بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر يا كريم

الحمد لله الموفق لنصب عوامل الفكر نحو معاني كلامه المفيد، الملهم لرفع قواعد الشكر في مباني
كلمة التوحيد، أحمده حمد من جزم بوحدانيته فسكن لأحكام قضائه، واختص بجبروته فانضم إلى
لفيف أوليائه، والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بجوامع الكلم وبدائع الحكم المنعوت
بأحاسن الأسماء ومحاسن الأفعال والشيم، وعلى آله وصحبه المشتقة ألسنتهم جواهر الأفهام
المنبهة بأحرف شيوخهم أبنية الأجسام، أما بعد فإن شرف علم الإعراب لا يفتقر
نهاره إلى دليل، ولا يستتر عن الأعمى وجهه الجميل، كيف لا وهو لصون اللسان عماد، وللعلوم
الإسلامية مهاد، وبه الترقي إلى فهم كلام الله المنزل، والوصول إلى معرفة حديث نبيه المرسل،
لا جرم أنه لا يحصى ما أثبته للسلف الصالح من فضلاء الأئمة، والخلف الراجح من فضلاء الأئمة،
من زبر مشهورة وكتب مطولة ومختصرة، وإن مصنفات الشيخ الإمام مالك زمام البراعة
في هذه الصناعة أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري المصري رحمه الله تعالى من تلك التصانيف
محل الصدور من المواكب، والبدور من الكواكب، لقوة عارضته في التحرير، ونصاعة عبارته في
التقرير، وإن مختصره الموسوم بالجامع الصغير يجري من سائرها مجرى الروح من الأبدان
والعين من الإنسان، للطافة حجمه وفخامة علمه، إلا أنه لم يشرح يشرح صدر الراغب فيه
منه كثيرا مع توفر دواعي الطلبة إليه، واستهانا رجع من الشيخة عليه تحسين الفهم
يتمسكون في كشف أسراره بالحواشي والأطراف، ويقنعون من نضاره عن اللآلي بالأصداف
وكنت ممن عني به حفظا وصرفت أوقاتا من العمر إلى حله معنى ولفظا، ورأيت مما يهمني
وإن كان اشتغالي بالنحو بعينه ليس أهم، ومما يلزمني وإن كان غيره من العلوم التي تتقاصر لي
أن أضع تعليقا عليه يشرح من متنه لفظه ومراده، ويشرح من مضمون معناه مفاده، فأخذت
لذلك أهبة التحصيل في زمان اشتغل بما اعتراه من صروف الزمان، عنصصه لما دهمنا به من دفق كقطع
الليل القتم ونحن كدفع السيل العرم، ومع ذلك فقد جاء بحمد الله في هذا الزمان الغريب
مغنيا عن كتب الأعاريب، شاهدا في تسهيل قواعد الكتاب أنه مخ المسالك منورا من أرجاء مقاصده
كل فالك، ثم بدا إلي تسميته السراج المنير للجامع الصغير، وهذا
حين أخذت فيه معولا في متون الرواية على الكتب المشتهرة، معرجا من عيون الدراية على النكت
المحررة، موردا صور كلام الماتن في مواردها من كلامه، ناسقا فرائده في أسلاكها من نظامه،
مبدلا بالتعليلات اللازمة، والمناقشات الفاسدة، قواعد كلية ونظائر جزئية، مع تنبيه من صناعة
من التوحيد على التعديل ورعاية القوانين الاكتساب في التحصيل، مستمدا من واسع الكريم الإعانة
في الإبانة، متعرضا للمغفرة، راجيا المثوبة، فهو الغفور الرحيم، وهو حسبي ونعم الوكيل،
قال ـــ لم يذكر المصنف مع البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظا حالة الابتداء كما
هو اللائق به، أو اكتفاء في مقام الاختصار بحصول الغرض بالتسمية إذ الحمد هو الوصف
بالجميل على جهة التبجيل، وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك، لا الخصوص مادة حا ميم
دال، كما صرح بذلك غير واحد، ويدل عليه رواية ذكر الله في حديث كل أمر ذي بال، أو هي الحفظة
تجميل أن كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ به في أثنائها، أو ليبقى أبا الحق يكون بترك الحمد أجذم

وهنا

ب

وههنا أمور يحتاج إليها في الشروع على بصيرة وفرط رغبة في هذا الفن من تعريفه وبيان
موضوعه وفائدته ونحوها، أما تعريف النحو بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين الشامل للإعراب
والصرف فهو العلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إفرادا وتركيبا، وأما موضوعه أي ما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية فهو الكلم من حيث تعرض لها الأحوال والهيئات التي بها يكون على
ما ينبغي وعند لا يختص إلا ولا تأتي إلا بما يقصد من معانيها الأبنية، فإن الباحث في هذا العلم
عن العوارض التي تلحق الكلم حالة إفرادها كصيغ الماضي والمضارع والأمر والمصادر والصفات
والجموع والمثنى والمصغر والمنسوب ونحوها من التصاريف، وكالإعلال والإدغام والحذف
والإبدال وإمالة الحروف وزيادتها وشبه ذلك من العوارض التي تلحقها حالة تركيبها من
الإعراب والبناء كالرفع والنصب والجر والجزم والضم والفتح والكسر والسكون، وأما فائدته
فهي العصمة عن الخطأ في الكلم مفرده ومركبه، والمشهور أن أول من وضع هذا العلم أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أصل فيه أصولا وأعطاها لأبي الأسود الدؤلي وقال له انح
هذا النحو يا أبا الأسود فسمي النحو، وذكر أبو حيان أنه مرادف لعلم العربية، والمشهور أن علم
العربية مرادف لعلم الأدب وهو ينقسم إلى اثني عشر علما كما ذكره السيد في شرح المفتاح وغيره
نعم إنهم ميزوا الأحكام الإفرادية من النحو بفن الصرف والتركيبية بفن الإعراب، وإن شمل
في مباحث البناء أيضا تغليبا، وقد خص هذا القسم باسم النحو في استعمال المتأخرين، وكثيرا
ما تجر مسائل من أحد الفنين إلى الآخر لما بينهما من شدة الارتباط، ولم يكن السلف كسيبويه
فمن بعده يفرد واحد منهما عن الآخر في التصنيف إلا ما كان من أبي عثمان المازني رحمه الله
وتلاه ابن جني والزمخشري وابن الحاجب وغيرهم كالمصنف فإن غالب كتبه كهذا الكتاب
إنما هي في الإعراب خاصة، وهو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم من حيث التركيب المؤدي لأصل
المعنى، فإن مباحثه منحصرة في كيفية تركيب الكلمات الثلاث لتحصيل الكلام وتأدية أصل المرام
في المعاني الوضعية دون العقلية، فإن البحث فيها وظيفة علم البيان، ولقد أحسن المصنف
حيث افتتح كتابه بتعريف الكلمة وتقسيمها وتعريف أقسامها الثلاثة التي هي من الحيثية المذكورة
موضوع الفن لما أن هذه الأمور من المبادي لهذا الفن فيتوقف عليها الخوض في مقاصده
وهي المسائل التي هي النسب التامة المحمول فيها أحوال الموضوع عليه أو على أنواعه أو أعراضه
أو المركب من الموضوع أو نوعه مع العرض كما عرف في محله، ولأن المقصود بالذات وهو الكلام
يتوقف على الكلمة لأنها جزؤه، والجزء سابق على الكل طبعا فاستحق السبق وضعا فلذلك قدمها
عليه فقال ـــ الكلمة أي الدائرة في ألسنة النحاة وفي مصطلحهم بدليل المقام وإلا فهي
تطلق باصطلاحات أخر على معان أخر، ومنها الكلام كما يأتي في القصيدة كقولهم كلمة امرئ القيس
وشهادة التوحيد، وهو الفعل وحده، وجماعة منهم الجزولي وابن معطي وابن مالك في ألفيته
افتتحوا كتبهم بتعريف الكلام نظرا إلى أن المقصود بالذات والمعرفة هو الكلام وما يحوج إليه من الأجزاء
وأل في الكلمة لتعريف الحقيقة لأنه بصدد أن يعرف الكلمة، وإنما يكون التعريف للحقيقة لا لجميع
أفرادها ولا لبعضها حتى تكون للاستغراق أو غيره، وكلمة ككلمة وسدرة، وثمة لغات فيها
وفي جميع ما جاء على زنتها ككبد، واحد الكلم وهو اسم جنس جمعي من هذا النوع جمعا الذي

خلافا للجرجاني وجماعة بل الجنس حقه ان يقع في المقابل وكلك يرى كالفصل واما لماذا ذهب اليه
في ذلك بعضهم في الكلم تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب قيل والمختار عند المحققين
وبه جزم في الاوضح ان لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا تطلق الا على ما فوق العشرة
فعلى مذهب البعض هو اسم جنس افرادي وعلى الاخرين جمعي قوله اي نفس اللفظ او تقديرا
كالكلمتي تقم في دون ان قوله في اللفظ كذلك بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه
الحقيقيين ان كان حقيقة في الملفوظ والمقدر والحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في
احدهما مجازا في الاخر ولا خلاف عند من يمنع المسألة وهم الاكثر الا بمعنى انه موضوع للامر
بجمعهما كما قاله المصنف في شرح اللمحة والقول في الاصل مصدر قال فنقل الى الشيء المقول
كاللفظ بمعنى ارمي نقل الى الملفوظ مجازا من تسمية المسبب باسم سببه وهو من استعمال المصدر
بمعنى اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والصيد بمعنى المصيد ولكونه في الاصل مصدرا وهو حقه
ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك لم يجب مطابقته للكلمة
في التانيث والاضافة الى تقدير محذوف اي هو قول او لفظ كما حكاه المصنف عن بعض معاصريه
ثم ان القول واللفظ والكلام في اصل اللغة بمعنى واحد يقع على ما ينطق به اللسان حرفا
كان من حروف المباني او المعاني او اكثر مفيدا او لا ثم اشتهر القول في عرف النحاة في المفيد
اي الموضوع لمعنى ويسمى المستعمل ومقابله المهمل وهو ما لم يوضع لمعنى كما اشتهر الكلام عندهم
ايضا في المفيد بمعنى ما يحسن السكوت عليه كما سياتي فصار القول في عرفهم اخص من اللفظ
مطلقا واعم من الكلمة والكلام مطلقا لشموله المفرد والمركب فاخذه جنسا في تعريفها كما صنع
المصنف وجمع من النحاة والنظار اولى من اللفظ لانه جنس قريب واللفظ جنس بعيد لما
وما قيل انه مشترك بين ما ذكر وبين الراي وهو الاعتقاد والمشترك بدون قرينة مجتنب
في التعريفات فجوابه منع الاشتراك بل اطلاق القول عليهما مجاز كما صرح به ابن مالك وغيره
ولو سلم فالقرينة المعينة للمراد هي كما قرر في محله والمعنى المجازي لا يجب الاحتراز عنه في
التعريف وانما يجب الاحتراز عن المشترك للمحدود وبالاطلاق الحقيقي وايضا فالتعريف
باعتبار وضع لا يجب الاحتراز به عما يتناوله من الافراد باعتبار وضع اخر لافراد المحدود كما في
الاوضاع والقول في الاصطلاح لا يطلق الا على ما ذكر فلا اشتراك فيه البتة ثم القول وان
كان في التعريف جنسا اي كالجنس وانما يؤتى به لبيان اصل الذات لا للاخراج حتى اذا ليس قبله غير
المعرف الا انه يؤذن بمباينته ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس في افادة المصنف في
شرح اللمحة فلذلك يقال لخرج عنه لا به او يقال ان الجنس هنا وهو القول لما كان اخص من
الفصل وهو المفرد من وجه لانه قد يكون قولا وقد لا يكون صح الاحتراز به من جهة خصوصه
واما الفصل حينئذ للجنسية دون الفصلية بعكس المفرد فلان القول اظهر منه ومنفية للكلمة
تقدم وجعل جنسا واخرج به ما ليس بقول فلا يكون كلمة وان شاركها في الافراد والدلالة
على معنى بالوضع وهو حمل فخرج به بلا اخراج بغير وضع اما لكونه ليس بلفظ كالدوال الاربع الوضعية
وهي الاشارات والعقود والنصب والخطوط او كغروب الشمس ونحوه في وجوب الصلاة فكل من
ذلك موضوع لمعنى وليس بلفظ فليس بقول او كان لفظا لكنه لا يدل بالوضع على المعنى كالمهمل

وكالحرف

وكالحرف بناء على ان الوضع يعتبر فيه قصد التواطئ على الموضوع بين قوم كما قاله الرضي في الحرف
الاول لم يقصد ذلك وكالالفاظ التي تدل على معنى لا بالوضع بل بالطبع كاح اح الدال على الوجع
او بالعقل كالمقدمتين بالنسبة الى النتيجة وكالخطاء ان قلنا ان المركب غير موضوع فان
دلالته على معناه عقلية وهو مذهب جمع من المحققين منهم ابن الحاجب في شرح المفصل
وابن مالك وجزم به المصنف في شرح اللمحة ويعزى الى النحاة واليه ذهب الامام الرازي
في الاصح كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور انه موضوع اي بالنوع لا بالشخص وبيانه ان الوضع
اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة او نوعي ان تعلق
بقانون كلي يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم
فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وكل اسم مفعول منه على وزن مفعول الى غير ذلك من
القوانين التصريفية او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان
كل مضاف مقدم على المضاف اليه وكل فعل مقدم على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية
فالوضع جار في المفردات والمركبات جميعا والى هذا القول جنح ابن الحاجب في اصوله ولا
يقال انه قطع برفعه في الكافية كما لا يخفى هنا حيث اخذ قيد المفرد في تعريف الكلمة والاحتياج
لما ذكراه كما للتسهيل لان القيد لا يجب ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح
فتحمل ما ذكراه ولا لانه ليست بالوضع خارج عن القول لاعتبار الوضع فيه كما مر في تعريفه فلذا
لم يحتج لذكر الوضع كما احتاج من اخذ اللفظ جنسا لاخراج ذلك فلو ذكر مع القول لكان حشوا
بل مخلا لايهامه خلاف الواقع في الاصطلاح من ان القول قد يكون غير موضوع كما وقع فيه
ابو حيان في اللمحة ونبه عليه المصنف في الشرح ثم المراد بالوضع في القول او اللفظ ما يعم
الوضع اللغوي ثم يدخل الالفاظ الدالة على المعنى العرفي والشرعي والاصطلاحي ومعناها في الاصل
غلبة الالفاظ واشتهارها في المعنى العرفي او الشرعي او الاصطلاحي فالحقائق الثلاثة داخلة في
الكلم العربية لان الوضع اللغوي متحقق فيها بالنسبة الى معانيها الاول المنقول منها والمجاز في
محل انها مجازات لغوية والمجاز سواء قلنا انه موضوع ام لا من لغة العرب فان منها الحقيقة
والمجاز قوله مفرد كالفصل خرج به المركب بقسميه التام كقام زيد والناقص كغلام زيد
والمفرد يطلق في الاصطلاح بازاء معان احدها مقابل المثنى والمجموع وهذا للنحاة في باب الاعراب
وثانيها مقابل الجملة وشبهها وذلك في باب الخبر وثالثها مقابل المضاف وشبهه وذلك
في باب لا التبرئة والنداء ورابعها مقابل المركب وله تفسيران احدهما وهو المتداول بين اهل العربية
ما ليس جزؤه بكلمة لا حال الجزئية ولا قبلها كزيد فان جزءه ليس بكلمة في حال من الاحوال
والمركب بخلافه كعبد الله قبل العلمية فان جزءه حينئذ كلمة وكذا بعد العلمية لانه كان
كلمة قبلها فالمفرد بهذا المعنى اخص من الكلمة وهو المراد في باب العلم وثانيهما وهو مصطلح
اهل المنطق قال المولى سعد الدين وهو المراد عند الاطلاق وفي تعريف الكلمة ما لا يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه حين هو جزؤه فيشمل ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له
جزء ليس له معنى او جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالته عليه كالحيوان الناطق
علما لانسان والمركب بخلافه اي ما يقصد بجزئه ذلك فان حسن السكوت عليه فهو التام والا

او وضع من الصدر وهو المسمى

قوله على والتعريف

هذا الفصل قريبا

لها السكت في المتحرك بهذه الحركات نعم يدخل في تلك العبارة حركة النون من الزيدان
والزيدون فيقال الزيدانه والزيدونه ولا يدخل في عبارة المصنف ويوقف بها
السكت جوازا ايضا على الفعل المعتل المحذوف الاخر اما لاجل البناء في الامر نحو اغزه
واخشه وارمه قال تعالى فبهداهم اقتده واما لاجل الجزم كما في المضارع نحو لم
يغزه ولم يخشه ولم يرمه ومنه قوله تعالى فانظر الى طعامك وشرابك لم
يتسنه اي لم يتغير من سنه الطعام اذا تغير ان قدرت اللام واوا وان قدرت
هاء فالهاء اصلية وقيل اصله لم يتسنن من الحما المسنون فابدلت النون الثالثة
حرف علة كيتقضى البازي فالهاء على هذا للسكت والاكثر فيما اخره مضموم كاغزه
ولم يغزه الحاق الهاء من غير تغيير الضمة وحكى ابو الخطاب ان بعض العرب يكسر
المضموم فيقول لم يغزه واغزه قال ابن جني لغة ردية وكان اهلها توهموا الجزم
في الوقف في الاخر فكسروا للساكنين اما جواز الحاق الهاء في ذلك فلان لاما
حذفت للامر والجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الهاء لذهبت
الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه واما عدم الحاقها فلما مر في
غيرها ويجب الحاق هاء السكت في الوقف على ما هو في حالة الوقف على حرف واحد
اصلي كالفعل المعتل الاخر المحذوف الفاء من المضارع المجزوم نحو لم يعه والامر نحو
عه من وعى يعي وكذا لم يقه وقه من وقى يقي وكذا المحذوف العين نحو لا تره
او وره امر من راى يرى فيقال لا تره وره وانما وجب الحاقها في ذلك لان الباقية
من ذلك على حرف واحد لم يتقدمه شي نحو لم يعه ولم يقه ولم يره هو في الحقيقة
على حرف واحد فالحق بالاول بخلاف اقتده ولم يتسنه على ان ما ذكره من الوجوب
في الباقي نحو لم يعه تبع فيه صاحب التسهيل وقال في الاوضح انه مردود باجماع
المسلمين على وجوب الوقف على نحو فلم اك بغيا ومن تق السيات بترك الهاء
وكما الاستفهامية المجرورة بغير حرف نحو مجيء مه في مجيء م جئت ومثل مه في
مثل م انت لكونها على حرف واحد فلم تكن كالجزء مما قبلها لكون ما اتصل بها اسم
مستقل يدل بعينه لولا الاتي الافرادي فان مجيء ومثل كل منهما مستقل
فلذلك وجب الحاقها هنا بخلاف المجرورة بحرف كامر اذ هو لا يستقل بمعناه
واصل الكلام جئت بمجيء ما وانت مثل ما اي جئت بمجيء اي شي وهو سؤال عن وصفه
المجيء اي جئت على اي صفة وانت مثل اي شي فاخر الفعل والمبتدا لان ما الاستفهامية
لها الصدر ولم يمكن تاخير المضاف عن المضاف اليه فبقي المضاف مقدما على ما
وحذفت الف ما لانجرارها كما مر ولو لم يلحقها هاء السكت في مثل هذه الصورة لزم
الابتداء بالساكن ان تبعته حركة الميم الالف في الحذف او الوقوف على المتحرك ان لم
تتبعها وبالجملة ما ذكره المصنف من وجوه الوقف اثنا عشر وجها الوقف بالاسكان

وبالروم

وبالروم وبالاشمام وبالنقل وبالتضعيف وبحذف الياء وباثباتها وبالالف في حذف
التنوين وبهاء التانيث وبتاء الجمع وبزيادة هاء السكت وزاد غيره الوقف بزيادة
الالف كما في انا سا الحركة لانها تاتي على الحركة فرقا بينه وبين ان الناصبة وكما فيه
ابدال الالف هاء في الوقف نحو انه قال ـــــ

« لو كنت ادري فعلي بدنه » من كثرة التخليط اني من انه «

وباثبات الواو والياء في نحو زيد يغزو ويرمي وبحذفهما منه كزيد يغز ويرم وذلك يجب
وقع في الفواصل والقوافي فصيح وحذفهما فيهما نحو لم تغز يا رجال ولم ترم يا امراة وصنعا
في قوله « لا يبعد الله اقواما تركتهم « لم ادر بعد غداة البين ما صنع «
قليل لان الواو والياء في مثل ذلك ضمير وحذفه مخل بخلاف واو زيد يغزو وياء يرمي
اذا وقعا في الفواصل والقوافي فانهما جزء الكلمة في الاخر فاذا حذفتا كانت بقية
الكلمة دالة عليهما وحذف الواو من نحو ضربهو وضربهي من الحق الواو بها وصلا فيقال
ضربهو وضربهمو واجب في الوقف فيقال ضربه وضربهم كما يقول من لا يلحق وحذف
الياء في نحو ته وذه وهذه فيمن الحق الهاء ياء ومثلا واجب ايضا في الوقف فيقال
ته وذه وهذه بسكون الهاء كما يقول من يسكنها في الوصل واعلم انه قد
تعقل هذه الاقسام فيحصل الوقف بالاسكان في المتحرك كزيد وبحذف الياء في المنقوص
كقاض والنون كما لعلنا بن والموكد كاضربا والواو والياء في المعتل كما ذكره داخلة تحت
مطلق الحذف والوقف بالالف كما في رايت زيدا واذا ولنسفعا وبهاء التانيث نحو
قائمه وبتاء الجمع نحو مسلمات داخلة تحت مطلق الابدال فتكون الاقسام على هذا
سبعة الحذف والروم والاشمام والنقل والتضعيف والابدال وزيادة هاء السكت
واما اثبات الياء في المنقوص كالقاضي والواو والياء في المعتل فلا ينبغي عدهما من
الاقسام اذ لا تغير فيهما بسبب الوقف تكملة قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك
قليل في الكلام كثير في الشعر فمن الاول قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وفبهداهم
اقتده اثبات هاء السكت في الدرج ومن الثاني قوله «

« لقد خشيت ان ارى جدبيا « اتوا داري فقلت منون انتم «

وان ثبتت هذه الزيادة في من في الوقف ، وقد انتهى ما يسره الله الكريم من
هذا التعليق مشتملا من فن الاعراب على الاهم الافصح في التحقيق اتيا على
النهج الذي يرتضيه الماهرون وان تخطا القاصرون وعلى هذا الوجه الذي
يستقبله الكمله وان تولى عنه الجهله والمسول ممن كرم طبعه وما ل
عن منبت الحسد نبعه ان يغتفر ما طغى به القلم او زلق به القدم في
جنب ما اخلصته اياه من الفوائد وقيدته له من الشوارد وارحت من التعب
والنصب وصيرت القاضي بتاديه من كتب اللهم يا ذا الجلال والاكرام

397

كما وفقتني اليه، واقدرتني عليه، فهب لي ما اثرت به سؤالا من تزيين
وتصنع، وما اصغيت لمسموع مدحة وتسمع، واجعله خالصا لوجهك الكريم،
ونجني به من عذاب الجحيم، وانفع به ملابسه من اولي التعلم والتعليم، وتقبل
منى انك انت السميع العليم، وصلى الله على نبيك محمد الرؤوف الرحيم، واله
وصحبه افضل الصلاة واتم التسليم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة في ثامن رجب الفرد الحرام
من شهور سنة خمس وخمسين والف على يد العبد الفقير
الى الله سبحانه وتعالى عمر بن سراج الدين الشبلي
غفر الله تعالى ذنوبه، وستر في الدارين عيوبه
وفعل ذلك بسائر المسلمين والمسلمات
امين امين
آم